

السيدات والسادة،

احتفاء بالذكرى الواحدة والعشرون للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة بتاريخ 18 ماي 2005 ، التي نخلدها اليوم في إطار نقاش مفتوح بين مختلف الفاعلين والشركاء على مستوى إقليم النواصر ، يتمحور حول نجاعة نموذج حكامه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في صيغتها الحالية ، ومدى ملاءمة هذا النموذج لآفاق التطور والإستشراف بما يضمن نجاعة أكبر في تنزيل هذا الورش الملكي الإستراتيجي من أجل إشراك جميع الفاعلين .

وبهذه المساهمة ، يسعدنا انطلاقا من تجربتنا داخل كافة أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، و مواكبنا لمختلف مراحلها ، ومساهمتنا في مجمل محطاتها بشكل يسمح لنا أن نسهم في تقييم النموذج الحالي للحكومة المعتمدة ، وذلك من خلال إبراز مكامن القوة التي تتجلى في نظرنا في المقاربة التشاركية واللامركزية التي مكنت من تقريب القرار من المواطن، عبر اللجان الإقليمية والمحلية، مما عزز سرعة الاستجابة للحاجيات المستعجلة ، وفي الاستهداف الترابي والفتوي الذي وجه التدخلات نحو المجالات الهشة والفئات في وضعية هشاشة، وفق مقاربة مبنية على التشخيص التشاركي ، ثم مرونة آليات التمويل التي ساهمت في إطلاق مشاريع صغرى ومتوسطة لم تكن ممكنة ضمن البرامج والمساطر التقليدية للاستثمار العمومي.

وبما أن منطق التقييم يحيل إلى كون مكامن القوة يرتبط دائما بوجود تحديات، فإننا بهذه المناسبة نعرض طرح بعض التحديات البنوية التي لازالت تواجه التنزيل السلس والسليم لبرامج المبادرة الوطنية، حيث لازال ضعف التنسيق المؤسسي وتداخل الاختصاصات بين المصالح الخارجية والجماعات الترابية يعيق انسجام التدخلات، كما أن ضعف آليات التأطير المواكب والتقييم المقتصر على مؤشرات الإنجاز دون قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي، تبقى تحديات تساهم في محدودية الاستدامة،

ومن نفس المنطلقات التي أغنت تجربتنا سواء من موقع مسؤوليتنا في تدير الشأن المحلي ومساهمتنا المتواضعة في إنتاج الفعل التنموي ، أو من خلال القرب الدائم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن اقتراح الانتقال من منطق التدير إلى التغيير أصبح ضرورة لتطوير نموذج حكمة مبنية على النتائج ، وبشكل يعتمد أسلوب الإبتكار المبني على الرقمنة والإرساء الموحد لمنصات تدير المشاريع ، وتفعيل آليات الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث ، دون أن ننسى إلتقائية البرامج و استحضار النموذج التنموي الجديد بما ينسجم مع مبادئ الجهوية المتقدمة. ختاماً لا يسعنا إلا أن نبارك الجهودات المبذولة على مستوى إقليم النواصر التي حققت نتائج شكلت رافعة أساسية لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية

والسلام